

المجلس الوطني الاتحادي هو أحد أجهزة الحكومة الاتحادية . إلا أن المجلس يعتبر عملاً تشريعياً أو رقابياً يقوم بعملية وضع التشريعات والقوانين ومراقبة مدى الالتزام بها ، فالدستور الإمارات حدد طبيعة مهامات المجلس الوطني الاتحادي بالطبيعة الادارية ولبت التشريعية الرقابية ، فيها خصص التشريع للمجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ومع أن الدستور في مادته 89 قد الى المجلس عن مداولة مشروعات القوانين ، بما فيها قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد ، قبل عرضها على للمجلس الأعلى للاتحاد للمصادقة عليها ، إلا أن الدستور في مادته 110 أعطى رئيس الاتحاد الحق في إصدار القوانين بعد الحصول على مصادقة المجلس الأعلى للاتحاد ، أي أن المجلس الوطني الاتحادي جهة لا تستطيع فرض رفضها لمشروعات القوانين أو فرض تعديلها عليها ، لأن المجلسي ليس سلطة تشريعية في النظام السياسي الإماراتي ، وإنما هو جهة استشارية قد يوحد برأيها وقد لا يؤخذ به كما أن المجلس ليس له حق مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة الشؤون الاتحاد ، حيث إن مجلس الوزراء يستطيع ان يمنع المجلس الوطني من مناقشة موضوع بعينه مجلس الوزراء تخالفاً لصالح الأعماد العليا ، ومع أن للمجلس حق مساءلة الوزراء عن سير عمل وزاراتهم ، فإن الوزراء غير ملزمين بتنفيذ ما يراه المجلس ، كاهو حامل في الدول مناحية التجارب الديمقراطية الأقوى عضوية المجلس يتكون المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضواً موزعين بأسلوب الحصص لكل إمارة من إمارات الاتحاد ، فلكل من إماري أبوظبي ودي ثمانية أعضاء لكل إمارة ، ولكل من الشارقة ورأس الخيمة ستة أعضاء لكل إمارة ، في حين خصص لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة أربعة أعضاء لكل إمارة ،